

الضرائب على الأجور وآلية التعديل في الطلب الكلي حالة الجزائر

2013-1996

أ.د. البشير عبد الكريم

جامعة الشلف

أ. لياس يحيوي

جامعة المدية

ملخص:

يعتبر استقرار الطلب الكلي هدفا رئيسيا في التحليل الاقتصادي ومن خلال هذه الدراسة حاولنا إظهار أهمية استخدام الضريبة على الأجور كأداة لتحقيق هذا الاستقرار ، بما تمثله من أهمية في المفاضلة بين عنصرين مهمين للطلب الكلي، وهما الاستهلاك العائلي والإنفاق الحكومي، وهذا ما بينته حساسيتهما للتغيرات في الضريبة على الأجور في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الطلب الكلي، الضريبة على الأجور، الاستهلاك، الإنفاق الحكومي، المستقرات التلقائية

Summary

The stability of the aggregate demand is seemed as a major objective in the economic analysis and through this study we tried to reveal the importance of the use of the tax on wages as a mean to accomplish this stability, as it represents a significance between two major different components of the aggregate demand, both «domestic consumption » and « government spending » and this what was indicated by these two variable to the changes in the tax on wages in Algeria

key words : Aggregate demand, Tax on wages, Consumption, Government spending, Automatic settlements served

تمهيد : لم تعد الضرائب أداة مالية بحتة هدفها تمويل الموازنة العامة للدولة، بل تعدت هذا الدور لتصبح أداة مهمة لها انعكاساتها الاقتصادية في إطار سياسة تعتبر جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية.

وتؤثر الضرائب على الناتج المحلي من خلال طريقتين:

- أن كل الضرائب تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح ومن ثم الاستهلاك؛
 - أن إيرادات الضرائب تدعم قدرة القطاع العام على الإنفاق.
- ولذا فإن مشكلة البحث تكمن في الدور المزدوج الذي تلعبه الضريبة على الأجور، وما يترتب عليه من مضاعفات في الاقتصاد.

تساؤل البحث: كيف يمكن استعمال الضريبة على الأجور كأداة لتعديل مكونات الطلب الكلي بما يحقق النمو والاستقرار الاقتصادي؟

1. مضاعف الضرائب و الإنفاق الحكومي:

للتبسيط نأخذ ثلاث قطاعات، كما أن الإنفاق الحكومي والاستثمار مستقلين، أما الضرائب فهي دالة في الدخل $T = T_0 + tY$.

$$Y = C + I_0 + G_0$$

$$C = a - bT_0 + b(1 - t)Y$$

في ظل شرط التوازن نجد:

$$= a + b[Y - (T_0 + tY)]$$

غير أن معادلة الاستهلاك تصبح بالشكل:

$$\alpha_I = \alpha_G = \frac{1}{1 - b + bt} \quad / \quad \alpha_T = \frac{-b}{1 - b + bt}$$

و مما سبق يمكن استخراج المضاعفات كما يلي:

إن وجود ضرائب على الدخل سيلغي جزء من أثر التوسع الذي كان سيحدث، حيث تعمل الضرائب على إلغاء جزء من أثر الاستمالة للإنفاق الاستهلاكي.

ويمكن توضيح أثر التغير في ضريبة الدخل على الطلب الكلي كما يلي¹⁵²:

أولاً: تغير في الدخل الأصلي ناتج عن تغير (تخفيض) معدل الضريبة، ويساوي الميل الحدي للاستهلاك مضروباً في تغير الدخل الناتج عن تخفيض معدل الضريبة ($bY_0\Delta t$)، حيث Y_0 هو الدخل الأصلي.

ثانياً: الانفاق المستمال الناتج عن الدخل الجديد المرتفع ويكون ذلك مقوماً، عند معدل

الضريبة الجديدة $t_1 = t + \Delta t$ وله القيمة $b(1 - t_1)\Delta Y_0$

وعليه نكتب:

$$\Delta Y = -bY_0\Delta t + b(1 - t_1)\Delta Y_0$$

$$\Delta Y = \frac{-1}{1 - b(1 - t_1)} bY_0\Delta t$$

وعليه فإن أثر الضريبة يتوقف على إشارة Δt : حيث تقلص الزيادة في معدل الضريبة ($\Delta t > 0$) الدخل المتاح، ومنه تكون آثاره هي التخفيض في قيمة الميل الحدي للاستهلاك من الدخل، وفي الأخير تؤدي إلى تقليص الدخل التوازني، و العكس.

2. الضريبة على الدخل لتعديل الطلب تحت قيد الميزانية

إن استعمال الضرائب لتحفيز أو كبح الطلب يكون تحت قيد إشكالية ناتج الميزانية. فقد يترتب عليه تقليص أو زيادة فائض (عجز) الميزانية.

ويمكن تتبع هذا الأثر من خلال مايلي:

$$\Delta BS = \Delta T - \Delta G$$

بافتراض ثبات $^-$ فإن $\Delta BS = \Delta T = \Delta(tY + T)$

$$\Delta BS = t\Delta Y_0 + \Delta tY_0$$

وتعني المعادلة أن التغير في الضرائب يكون لسببين:

السبب الأول: بسبب تغير سعرها عند الدخل الأصلي؛

السبب الثاني: تغير الضريبة عند الدخل الجديد

$$\Delta BS = t(-b \alpha_G Y_0\Delta t) + Y_0\Delta t$$

$$\Delta BS = Y_0\Delta t \left[\frac{1 - b}{1 - b(1 - t)} \right] > 0$$

ومنه زيادة الضرائب تؤدي إلى تحسين فائض الميزانية (تخفيض العجز)

3. الضريبة على الدخل والاستقرار الذاتي:

لقد اتجهت الاقتصاديات المعاصرة للعمل وفق صيغ مثلى للسياسات الاقتصادية، باقتراح آليات تلقائية للتعديل الذاتي من أجل تحقيق أو الحفاظ على الاستقرار الذاتي¹⁵³ عرفت بالمستقرات التلقائية.

¹⁵² هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 281.

¹⁵³ صالح فواز محمد خصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000، ص 190.

تعمل هذه المستقرات على تخفيف حدة تراجع الاقتصاد من خلال خلق فائض أو عجز تلقائي في الموازنة¹⁵⁴، وبالتالي تعمل على تحريك متغيرات الاقتصادي الكلي في الوقت المناسبة وبدون أي تأثير جانبي.

ولعل من أبرز أنواعها ضرائب الأجور التصاعدية، فالأجور التلقائي في ميل حصيلتها نحو الزيادة أو النقصان مع التضخم والكساد يعمل على خلق عامل توازني قوي في مواجهة حركة الدورة التجارية.

وقد دلت عدة دراسات على أن المستقرات الذاتية شاركت بقوة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كدراسة ولفريد لويز للفترة: 1948-1961¹⁵⁵

ورغم هذا فإن تأييد الاعتماد عليها قد بات ضعيفا والسبب هو أن هذه العوامل توفر الخروج من الانكماش، وعندما يتزايد الدخل تتزايد الضرائب آليا وتنخفض التحويلات، مما يخفض معدل زيادة الدخل التصرفي والاستهلاك، ومن ثم معدل نمو الدخل.

4. الضرائب لحفز الطلب الكلي في نموذج العرض والطلب

انطلاقاً من حالة التوازن في الشكل 1، ومع انخفاض الضرائب ينتقل المنحنى $S+T$ إلى $S+T_1$ وبالتالي ينتقل IS_0 إلى IS_1 وعند مستوى الأسعار P_0 يكون الدخل الجديد Y_1 ، لذلك عند المستوى P_0 الطلب الكلي أكبر من ذي قبل، وبالتالي فإن الربع الخاص بمستوى الدخل-السعر، يصور بياناً في النقطة (Y_1, P_0) ، ومع الزيادة في الطلب الكلي فإن التوليفة التوازنية الجديدة للدخل ومستوى الأسعار تكون (Y_2, P_2) ، ومن ثم مع التخفيض الضريبي يتزايد مستوى الأسعار إلى P_2 وينخفض الأجر الحقيقي إلى $(\frac{W}{P_2})$ وتزيد العمالة إلى N_2 ويزيد الناتج إلى Y_2 ومع افتراض الانخفاض الضريبي وما يترتب عليه من تزايد في الطلب فإن العمالة والناتج يزيدان إلى مستوى العمالة الكاملة.

ومع زيادة مستوى الأسعار إلى P_2 ينتقل منحنى LM إلى LM_1 إلى حد أن التوازن النهائي في الجزء $IS-LM$ يمكن الحصول عليه بتقاطع IS_1 و LM_1 ، وهكذا يصبح سعر الفائدة التوازني i_1 ، وهو يدل على أن أسعار الفائدة تزيد نتيجة للانخفاض الضريبي، ومنه ينخفض الاستثمار، ومع الانخفاض الضريبي وتزايد الدخل فإن كل من الاستهلاك والادخار يزيدان.

واستناداً إلى ما سبق يبدو أن تخفيض ضريبة الدخل وسيلة لتنشيط الاقتصاد الوطني خلال فترة الكساد، وهذا ما تشير إليه سياسة احتواء الدورة، حيث على الدولة الأخذ بسياسة خفض الضرائب لزيادة الطلب أثناء الاتجاه النزولي للدورة¹⁵⁶.

5. الضرائب في إطار نتائج نظريات الاستهلاك

إن نتائج السياسة الضريبية، وخاصة ما تعلق منها بضريبة الأجور والتي سبق ذكرها آنفاً، تحتاج إلى إيضاح مع الإثباتات النظرية التي توصلت إليها نظريات الاستهلاك، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.5. دالة الاستهلاك الكينزية: أهم خصائصها:

- الخاصية الأولى: أن الإنفاق الاستهلاكي دالة مستمرة للدخل المتاح، واستبعد عوامل أخرى، يعتبر أن أثرها ضعيف¹⁵⁷. وشكلها: $C = c(Y_d) + C_0$

¹⁵⁴ مايكل أدمجان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظريات والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999، ص 128.

¹⁵⁵ جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988، ص 305.

¹⁵⁶ محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي-نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، ج2 منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص 105.

- **الخاصية الثانية:** دالة الاستهلاك غير نسبية، حسب القانون النفسي الأساسي¹⁵⁸ حيث (

$$\Delta y > \Delta c)$$

2.5. نظرية الدخل النسبي: لقد بين دوزنبري أن الاستهلاك في فترة ما لا يرتبط بالدخل الجاري فقط، بل على مستوى الدخل الأعلى المسجل خلال فترة سابقة، أي أن الأسر تحتفظ بسلوكها السابق؛ يترتب عن ذلك أن الحصة من الدخل المخصصة للاستهلاك لا تنخفض عندما يرتفع الدخل، مما يبقي الميل المتوسط للاستهلاك ثابتاً¹⁵⁹ وبالتالي نحصل على دالة

$$C = (1 - a_0)Y - a_1 Y^2 / \bar{Y} \quad \text{استهلاك دوزنبري: } \bar{Y} \text{ أعلى دخل سابق}$$

3.5. نظرية دورة الحياة¹⁶⁰ : يرى موديجلياني أن استهلاك فترة ما يشكل جزءاً من الخطة الكلية للاستهلاك المرتكزة على تعظيم المنفعة في الأمد الطويل ، أي أن دالة الاستهلاك

$$C = \frac{a_0}{T} + \frac{Y}{T} \quad \text{تكتب: حيث } C = \frac{a_0}{T} + \frac{Y}{T} \text{ (} a_0 \text{) الثروة الأولية التي يمتلكها الفرد، (T) عدد السنين التي}$$

يأمل أن يعيشهم الفرد، (y) دخل حياته المهنية.

$$C = \alpha a_0 + \beta Y \quad \text{فنظهر دالة الاستهلاك على أنها دالة للدخل (y) والثروة (} a_0 \text{) مع: } C = \alpha a_0 + \beta Y$$

إن نموذج دورة الحياة لدالة الاستهلاك من شأنه أن يحل تناقض الاستهلاك*، حيث أن الميل

$$APC = \alpha \frac{a_0}{Y} + \beta \quad \text{المتوسط للاستهلاك يساوي: } APC = \alpha \frac{a_0}{Y} + \beta$$

فلو أن النسبة بين الثروة وبين الدخل ثابتة فإن الميل المتوسط يكون ثابتاً، وهذا في المدى الطويل، أما في المدى القصير فإن هذه النسبة تكون متغيرة، مما يجعل الميل المتوسط للاستهلاك لا يكون ثابتاً.

4.5. نظرية الدخل الدائم: يرى فريدمان أن الإنفاق الاستهلاكي لا يتحدد بالدخل الحالي، وإنما بالدخل الدائم؛ حيث يحاول المستهلك المحافظة على نمط معين من الاستهلاك بالرغم من التقلبات التي تحدث في دخله من سنة لأخرى¹⁶¹، وأن العلاقة بين الاستهلاك الدائم و الدخل المؤقت تكون محدودة.

ويمثل الدخل الدائم التدفق الدوري للدخول الثابتة التي تعطي نفس القيمة الحالية للدخول الحالية والمتوقعة خلال أفق معطى¹⁶².

وعليه وبعد استعراض نظريات الاستهلاك، فإن تأثير تغير الضرائب يختلف باختلاف نظريات الاستهلاك.

فكينز يرى أن الميل الحدي للاستهلاك للأجراء مرتفع، وبالتالي فكل تخفيض في الضرائب على الأجور يترتب عليه زيادة في الدخل ومنه الاستهلاك، غير أن الأمر مختلف بالنسبة للنظريات الحديثة للاستهلاك.

4^{eme} 157 SOFIA BRANA, MARIE-CLOUD BERGOUIGNAN, Macroéconomie, Edition Dunod, Pari, 2007, P 35.

¹⁵⁸ محمد شريف ألان، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 124

¹⁵⁹ أنظر: محمد الشريف ألان، ج 2، مرجع سبق ذكره، ص 138 - 142

Gregory Mankiw, Macroéconomie, traduction de la 5^e éd, (Américaine Parjean 530-534 Havard, De Boeck, 3^e éd, 2003), pp

* معضلة الاستهلاك ناجمة عن اختلاف الميل المتوسط للاستهلاك بين المدى القصير والطويل

¹⁶¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للكتاب، مصر، 1997، ص 97.

¹⁶² Patrick Villieu, Macroéconomie: consommation et épargne, France: édition la découverte, 1997. p 29.

وعلى الخصوص نحتاج إلى التمييز بين المتغيرات المؤقتة والدائمة في الضرائب، وكذا دراسة الآثار المحتملة للتغيرات المتوقعة في الضرائب.

أ. **السياسة الضريبية المؤقتة والدائمة:** وفقا لنظريتي دورة الحياة و الدخل الدائم فإنه يتوقع أن تأثر التغيرات في الضرائب على الاستهلاك وذلك فقط لو أنها كانت دائمة، أما المؤقتة فإنها سوف تؤثر مبدئيا على المدخرات أو على شراء السلع المعمرة

ب. **التغيرات المتوقعة في الضرائب:** تتوقف على مصداقية الإعلان.

6.5. أثر تخفيض الضرائب على الإنفاق الاستهلاكي (نظرية روبرت باروا)

قام باروا بدراسة خيار القطاع العائلي من الاستهلاك وانطلق في ذلك من معادلة قيد الميزانية التالية: $c + \left(\frac{1}{p}\right) \Delta B + \Delta K = \left(\frac{w}{p}\right) L + i \left(\frac{B}{p} + K\right)$ c الاستهلاك + الادخار الحقيقي = الدخل الحقيقي.

الدخل الحقيقي = الأجور $\left(\frac{w}{p}\right)$ + دخل الأصول $i \left(\frac{B}{p} + K\right)$ (دخل الفائدة للسندات B ورأس المال K)

الادخار الحقيقي: $\Delta B + \Delta K$ هو التغير في القيمة الحقيقية للأصول المحمولة من السندات ورأس المال.

وافترض روبرت أن القطاع العائلي يستهلك في مستويات متماثلة في نقاط مختلفة، بدلا من استهلاك مرتفع لبعض الوقت، و منخفض في أوقات أخرى.

إن هذا الافتراض أثبتته بعض التجارب، فمثلا دراسة تشانغ تاي هسيه (2003) التي تفحص من خلالها استجابة استهلاك سكان ألاسكا لدفعات يمكن التنبأ بها من صندوق ألاسكا الدائم، كجهاز لتوزيع جزء من عائدات الـ.و.م.؛ حيث اكتشف بأن الإنفاق الاستهلاكي على أساس ربع سنوي لم يستجيب للتغيرات في الدخل.

أما الدخول غير المنتظرة مثل تعويضات الحرب، فإنها لا تعمل على رفع الاستهلاك إلا في حدود قليلة، وتعامل بأنها ادخار، لأنها وجهت للسلع المعمرة.

دراسات أوسع لسلوك المستهلك تشير إلى أن الميل للاستهلاك من التغيرات الدائمة في الدخل كبيرة ولا تختلف كثير عن الوحدة، بالمقابل فإن الميل إلى الاستهلاك من الدخل المؤقت هو حوالي 20% إلى 30%.

لذا يرى باروا أن تخفيضا للضرائب سوف يذهب إلى المدخرات وسيكون له أثر ضعيف على الاستهلاك.

لكن السؤال: ماذا لو قامت الدولة بتغيير في الضرائب مترافق مع التحويلات؟

إن إدخال الحكومة يقود إلى تعديلين:

- أولا الضرائب الحقيقية T للسنة t تطرح من الدخل الحقيقي في الجانب الأيمن؛ حيث وحدة من الضرائب تعني وحدة أقل من الدخل المتاح.
- ثانيا التحويلات الحقيقية V_t للسنة t تضاف للدخل في الجانب الأيمن.

$$C_t + \left(\frac{1}{p}\right) \Delta B + \Delta K = \left(\frac{w}{p}\right) L_t^S + r_{t-1} \left(\frac{B_{t-1}}{p} + K_{t-1}\right) + V_t - T_t$$

إن قوة التأثير تعتمد على ما إذا كان التغير الحقيقي في التحويلات الصافية من الضرائب الحقيقية $(V_t - T_t)$ مؤقتا أو دائما، فإذا كان التغير لسنة واحدة فالتوقع يكون بانخفاض صغير في C_t وزيادة صغيرة في L_t^S والعكس إذا كان دائما، أي انخفاض كبير في C_t وزيادة كبيرة في L_t^S .

6. قراءة تحليلية للحصيلة المالية للضرائب على الأجور في الجزائر
تعتبر الرواتب والأجور أحد مكونات أصناف الدخل الإجمالي الصافي، ويتكون الأساس الخاضع للضريبة لهذه الفئة من الفرق بين الناتج المحصل والمساهمات أو اشتراكات التأمينات¹⁶³.

1.6. تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية في الجزائر
تمثل الجباية العادية كل الضرائب والرسوم التي تحصلها الدولة من غير وعاء البترول، ولقد كان من بين الأهداف الأساسية للإصلاح الضريبي 1992 السعي نحو تحسين مردودية الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة، وإحلالها محل الجباية البترولية. وما يمكن ملاحظته من الجدول 2 أن الحصيلة الفعلية للجباية العادية قد تطورت، وعرفت تزايدا ملحوظا، فانتقلت من 36.6% سنة 1996 إلى 55% سنة 2014 هذا بالرغم من سياسة الإلغاء أو تخفيض بعض النسب الضريبية، مثل إلغاء الدفع الجزافي في 2006، تخفيض معدل الرسم على النشاط المهني من 2.55% إلى 2% بدءا من 2003، بالإضافة إلى التخفيض في معدل IBS، لكن بالمقابل هناك توسع في حجم الأوعية الناتجة عن زيادة الاستثمار الأجنبي، و المشاريع الاقتصادية.

لكن هذه الأرقام تفقد مدلولها إذا ما قورنت بحصيلة الجباية البترولية التي كانت تشكل معظم الإيرادات باستثناء سنتي 2013/2014 نظرا لنظام تعويض الأجور.

كما أن مقارنة الجباية العادية إلى الناتج المحلي خارج المحروقات نجدها لا تتجاوز 19% في أحسن الأحوال وهذه النسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة التي تصل إلى: 40%. أضف لذلك أن تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير (التي تتكون أساسا من مرتبات وأجور قطاع الوظيف العمومي بالإضافة إلى نفقات تسييره) لم تتجاوز سقف 53% لتتخفص إلى 39% سنة 2011 وبالتالي لم تستطع مسايرة التطور في نفقات التسيير.

2.6. تحليل الحصيلة المالية للضريبة على الدخل الإجمالي: لقد عرفت الضريبة على الدخل الإجمالي منذ سنة 2000 عمليتي إصلاح لسنتي 2003 و 2008، غير أن الإصلاح الأهم جرى سنة 2008 و ذلك بتعديل جدول الضريبة على الدخل الإجمالي بصفة جذرية من خلال إجراء ثلاث تعديلات نسبية وهي¹⁶⁴:

- o الزيادة في الحد الأدنى لعدم الإخضاع الضريبي من إلى 120.000 دج؛
 - o التخفيض في المعدل الهامشي الأعلى من 40% إلى 35%؛
 - o التخفيض من عدد الأقساط الضريبية من خمسة (05) إلى ثلاثة (03).
- ولقد نتج عن هذا الإصلاح نقص قيمة في ميزانية الدولة نظرا لما تمثله الضريبة على الدخل الإجمالي، بل استثناء فئة الأجور و المرتبات التي تبقى الأعلى مساهمة عن باقي فئات ضريبة الدخل

¹⁶³ مديرية العلة للضرائب الليل التطبيقى المكلف بالضريبة، 2014، ص 28.

¹⁶⁴ Lattre de la DGI, Bullent d'information de la DGI, N42.

-De 1996 à 2005, Ministère des finances, Rapport le Parachèvement de la réforme fiscale, Algerie, Mars 2006, P:11.

-De 2006 à 2011, Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politique,

نقلا عن :وطني بوعلام، انظلم الضريبي الفعل في ظل الدور الجديد الدولة، حلة الجزائر، طروحة نكورا في العلوم الاقتصادية غير منشورة مجمعة لسطي، 2011-2012.

DGB, budget de l'état.

RETROSPECTIVE STATISTIQUE (1970-2002), EDITION 2005 ONS,

Annuaire statistique de algerie (2004-2006), O.N.S, edition 2008

الديون الوطني للإحصائيات

وبنظرة فاحصة للجدول يتبين لنا وجود مرحلتين: **المرحلة الأولى من 1996-2006** حيث كانت نسبة مساهمة الضريبة على الدخل في حدود 16% في المتوسط إن هذا الثابت يقلبه زيادة نسبية في الضريبة على الدخل لفئة المرتبأت والأجور، مما يعكس مدى مساهمة هذا النوع في حصيلة الضرائب على الدخل من جهة، ومن جهة أخرى عدم تطور الحصيلة من باقي عناصر الدخل الواردة في قفون الضرائب، لأسباب عديدة منها: كون هذه الأخيرة تصريحية، مما يجعلها لا تعبر دائما عن حقيقة الأوعية الضريبية، وبالتالي تضعف مردوديتها، يضاف إليها ضعف الإدارة الجبائية.

أما المرحلة الثانية فارتفعت بشكل قياسي لتصل إلى 31% في 2012، وهذا راجع إلى التعديلات التي عرفها نظم الأجور والمرتبت عنه زيادة في ضرائب الأجور والتي وصلت نسبتها إلى 91% أما الرقم القياسي المسجل في 2012 فهو راجع إلى دفع تعويضات الأجور.

3.6. تطور الضرائب على الأجور

تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأجور أهم عنصر ساهم في تطور ونمو حجم الاقتطاعات الضريبية، ويمكن تفسير ذلك بلزيلة التي عرفتها الأجور عموما في هذه الفترة، ونظرا للور الحسل الذي تلعبه ضريبة قة الأجور في تمويل الخزينة العامة، وخاصة بعد التصحيح الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني في الفترة الأخيرة، وكذا الدعم المقدم من طرف الدولة في إطار الإنفاق الحكومي.

وبلر جوع إلى الجدول نجد أن الضرائب على الأجور بدأت تحل مكانا مميذا ضمن ضرائب الدخل، حيث أضحت تمثل 91% من مجموع ضرائب الدخل، كما أن مساهمتها في الناتج المحلي ارتفعت من 2.15% في 1996 لتصل إلى 5.22% و 4.22% لسنتي 2012-2013.

هذا التطور هو انعكاس للتحولات الهامة في السياسة الأجرية التي شهدتها الجزائر منذ 2007 من جانب، ومن جانب آخر هي انعكاس لكفاة طريقة التحصيل من المنبع التي يستحيل معها التهرب الضريبي.

إن هذا المكان المميز للضرائب على الأجور يجعلها أداة مهمة تستخدمها الدولة لتنظيم الطلب الكلي، وبالأخص الاستهلاك الكلي والإنفاق الحكومي بما لهما من علاقة مبثوثر بـالضرائب على الأجور.

4.6. حساسية الاستهلاك للضريبة على الأجور: لبيان ذلك تم اعتماد تأثير الكتلة الأجرية بدلا من الضرائب على الأجور، وباستعمل طريقة الانحدار البسيط اعتمادا على برنلمج Eviews توصلت الدراسة إلى¹⁶⁵: $TCC = 0.61 TCMS + 27.93 M + 1.63$ ومعدل نمو الأجور حيث أن هذا الأخير يؤثر بمقدار 0.61 في معدل نمو الاستهلاك، أي أن زيادة معدل الأجور بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل الاستهلاك بمقدار 0.61%. ومن خلال هذا يتبين لنا الانعكاس الهام لأثر تخفيض ضريبة الأجور على الاستهلاك.

7.6 حساسية الإنفاق الحكومي للضريبة على الأجور: من خلال هذا العنصر سنبين مدى استجابة النفقات العامة للتغيرات الحاصلة في إيرادات الجبائية الأجرية، ومن هذا المنطلق تم اعتماد معادلة انحدار بسيط ذي الصيغة اللوغاريتمية المزوجة كـسلوب كمي (إحصائي)، ويقتصر الأسلوب الكمي الذي اعتمدته الدراسة على الاختبارات F, R^2, t مع التركيز على قيمة المعلمة التي تمثل نصف معلم المرونة (الاستجابة) وليس معلم التأثير.

ومعلوم منطقيا أن الحصيلة الضريبية تمارس تأثيراتها في فترات لاحقة على الإنفاق العام، وانطلاقا من هذا التفسير اعتمدنا معادلة انحدار بسيط تضم متغيرين هما: الإنفاق الحكومي G والمتغير المستقل هو الضريبة على الأجور $IRGS_{t-1}$ بتبليط زمني مقاره سنة واحدة، وكان شكل الدالة $G = f(IRGS_{t-1})$ أما رياضيا فهي من الشكل:

$$\log G = b_0 + b_1 \log IRGS_{t-1}$$

ومن خلال الجدول 2 وبتطبيق المعادلة أظهرت نتائج التقدير للفترة 1996-2013 المعادلة التالية: $G = 4.176 + 0.77 IRGS_{t-1}$

وتشير نتائج التقدير أن معلم المرونة موجب، بمعنى طردية العلاقة بين G و $IRGS_{t-1}$ ، وأن زيادة الجبائية الأجرية بوحدة تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية بـ 0.77، وبما أن مستوى دلالة الاختبار يسوي 0.000 فلننا تثبت

¹⁶⁵ ليس يحوي، انعكاس الكتلة الأجرية على الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2007، منكرة ملجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2010، ص ص 173-182.

الفرضية البديلة أي يوجد تأثير لـ $IRGS_{t-1}$ على G_t ، في حين أشار معامل التحديد R^2 أن القدرة التفسيرية للنموذج عالية.

الخلاصة: إن الضرائب على الأجور لها تأثير مزدوج على مكونات الطلب الكلي، هذا التأثير يعد من الأهمية بمكان إذ يسهل التغلب على أوجه القصور والتشدد في اقتصاد السوق. وقد خصصنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

◀ تعد الضريبة على الأجور من المستقرات التلقائية التي تعمل على تخفيف حدة تراجع الاقتصاد دون أن يترتب على هذا التحريك أي تأثير جانبي، لكن رغم هذا فإن الاعتماد عليها وفق هذه الآلية بت ضعيفا، لذا يتم استعمالها عن طريق تحريك معدلاتها من أجل تحقيق الاستقرار في الطلب

◀ اختلفت نظريات الاستهلاك في نظرتها لتأثير التخفيض الضريبي، فبينما يرى كينز أثره الفعلي، من خلال تحويل الإنفاق العام إلى استهلاك خاص بالطبقة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، يرى أصحاب نظرية الدخل الدائم ودورة الحياة أن هذا يتوقف على ديمومة هذه التغيرات؛

◀ تعد الضريبة على الأجور من أهم موارد الجبلة العادية في الجزائر، حيث أضحت تمثل 91% من ضريبة الدخل الإجمالي، وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي من 2.15% إلى 5.22% و 4.22% لستتي 2012 - 2013؛ ويمكن تفسير ذلك بلزيلة التي عرقتها الأجور عموما في هذه الفترة، وبفعالية أسلوب الاقتطاع من المنبع؛

◀ إن حساسية الاستهلاك للأجور في الجزائر تعتبر مهمة، فزيلة معدل الأجور بـ 1% تؤدي إلى زيلة معدل الاستهلاك بمقدار 0.61%، وهذا يبين الاتعكس الهام لأثر تخفيض ضريبة الأجور على الأجور ومنه الاستهلاك؛ لذلك فإن استعمال الضريبة على الأجور يكون له بالغ الأثر على الطلب الكلي؛

◀ بالنظر إلى شدة حساسية النفقات العكسية للتقلبات في الجبلة الأجرية، والتي تمثل 77%، وبنظر إلى تأثير الاستهلاك بالأجور فيه يمكن استعمال سياسة الضريبة الأجرية كآلية لتحديل الطلب الكلي لمواجهة التقلبات في الطلب الكلي، وما يترتب عليه من استقرار اقتصاد

الجدول 1: نتائج التقدير لحساسية النفقات العامة للجبلة الأجرية

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4,179	,220		18,978	,000
	newIRG	,769	,047	,971	16,255	,000
a. Dependent Variable: newG						

الجدول 2: إحصائيات متغيرات الدراسة

السنوات	حصوله I.R.G 1	حصوله 2 الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية	نسبة الجبلة العادية إلى الجبلة العادية
1996	44,76	293,2	15,27	36,60	63,40	33,22	74,22	53,3	19,02
1997	50,63	317,04	15,97	35,71	64,29	37,87	74,80	49,3	18,64
1998	58,91	343,2	17,16	47,54	52,46	43,06	73,09	51,7	18,38
1999	49,23	342,6	14,37	37,95	62,05	35,47	72,05	44,2	17,29
2000	50,03	373,5	13,39	34,16	65,84	34,31	68,58	42,4	14,90
2001	62,74	444,3	14,12	34,58	65,42	44,69	71,23	42,8	16,23

1,70	16,19	47,5	72,96	51,63	65,01	34,99	14,35	493,2	70,76	2002
1,77	16,62	48,3	75,11	59,93	59,79	40,21	14,19	562,4	79,79	2003
1,96	15,77	48,6	77,94	74,88	58,82	41,18	15,92	603,7	96,08	2004
1,97	15,79	53,9	78,38	82,77	57,49	42,51	15,88	664,8	105,6	2005
2,06	16,14	51,3	77,94	94,96	55,13	44,87	16,34	745,5	121,84	2006
2,33	14,95	47,9	77,35	122,67	55,29	44,71	20,16	786,8	158,6	2007
2,51	16,27	44,4	78,34	151,9	63,56	36,44	19,71	983,6	193,9	2008
2,63	17,08	50,9	78,80	180,42	62,19	37,81	19,54	1 171,50	228,95	2009
3,13	16,39	48,2	81,44	244,84	53,98	46,02	23,48	1 280,50	300,65	2010
4,12	16,28	39,0	88,56	382,67	50,30	49,70	28,59	1 511,40	432,08	2011
5,22	18,07	40,7	91,10	552,5	44,28	55,72	31,73	1 911,20	606,5	2012
4,22	17,51	49,8	88,75	489,1	44,31	55,69	27,13	2 031,01	551,1	2013

قائمة المراجع:

- ¹ - تومي صلح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط2، دار أسلمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- ² - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- ³ - صلح فوز محمد خصلونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، المكتبة الوطنية، الأردن، 2000.
- ⁴ - مايكل أيمجلن، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظريات والسياسة، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999.
- ⁵ - جيمس جوارتنين، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العلم والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، عبد العظيم محمد، دار المريخ، السعودية، 1988.
- ⁶ - محمد الشريف ألان، محاضرات في التحليل الاقتصادي-نظريات ونماذج التوازن والتوازن، ج2 منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- ⁷ - SOFIA BRANA, MARIE-CLOUD BERGOUIGNAN, Macroéconomie, 4^{eme} Edition Dunod, Pari, 2007.
- ⁸ - Gregory Mankiw, Macroéconomie, traduction de la 5^e éd, (Américaine Parjean Havard, De Boeck, 3^e éd, 2003), pp 530-534.
- ⁹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجمعية للكتاب، مصر، 1997.
- ¹⁰ - Patrick Villieu, Macroéconomie: consommation et épargne, France: édition la découverte, 1997.
- ¹¹ - المديرية العامة للضرائب الدليل التطبيقي للمكلف بالضريبة، 2014.
- ¹² - Lattre de la DGI , Bullent d'information de la DGI , N42.
- ¹³ - Ministère des finances, Rapport le Parachèvement de la réforme fiscale, Algerie, Mars 2006.
- ¹⁴ - Ministère des finances, direction générale de la prévision et des politique.
- ¹⁵ - إلياس يحيوي، انعكاس الكتلة الاجرية على الاستهلاك الكلي في الجزائر خلال الفترة 1970-2007، مذكرة مجلسستير في العلوم الاقتصادي، جامعة الشلف، 2010/2009